والله اعلم ومنها الدعوات على الاعضاء الوضوء قاله الرافعي **قال** النووي هذه الاربعة لا اصل لها ولم يذكرها الشافعي والجمهور والله اعلم ومنها الاستعانة هل تكره وجهان **قال** النووي والوجهان فيما اذا استعان بمن يجب عليه والا يكره اما اذا استعان بمن يفعل اعضاءه فان كره وه قطعا وان كان باحضار الماء فلا باس والا يقال خلاف الاولى وحيث كان له عذر فلا باس والا يقال خلاف الاولى وحيث كان لا عذر فلا باس بلا استعانة مطلقا والله اعلم ومنها هل يستحب ترك التنشيف فيه اوجه الصحيح انه ترك مستحب كذا صححه في اصل الروضة وقيل انه مباح فعله وتركه سواء واختاره النووي في شرح المهذب وقيل مستحب مطلقا وقيل يكره التنشيف وقيل يكره في الصيف دون الشتاء **قال** النووي في شرح المهذب محل الخلاف اذا لم يكن حاجة الى التنشيف لحر او برد او التصاق نجاسة فان كان فلا كراهة قطعا ولا يقال انه خلاف المستحب والله اعلم ومنها يستحب ان ينفض يديه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ احدكم فلا ينفضن يديه فانها مراوح الشيطان رواه ابن ابي حاتم وغيره فلو خالف ونفض فالذي جزم به الرافعي انه يكره وخالفه النووي فرجح انه لا يكره بل هو مباح فعله وتركه سواء **وقال** في التحقيق انه خلاف الاولى والحديث وقال في شرح المهذب انه ضعيف لا يعرف والله اعلم ومنها الموالاة وهي واجبة في القديم وان يقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا ويخلل بخاتمه وتعهد ما يحتاج الى الاحتياط ويبدأ بأعلى الوجه وبمقدم الراس وفي اليد والرجل باطراف الاصابع ان صب على نفسه وان صب عليه بدأ بالميامن والكعب وان لا ينفض ماء الوضوء عن يده ولا يسرف ولا يرد على ثلاث مدات ولا يتكلم لغير اثار ولا يلطم وجهه بالماء وان يقول بعد الوضوء اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك وتقبل سنن اخر مذكورة في الكتب المطولة نرهة كتمنا خشية الاطالة والله اعلم **فرع** لو شك في غسل بعض اعضائه في اثناء الطهارة لم يجب له وبعد الفراغ لا يلتفت الشك على الصحيح لكثرة الشك مع ان الظاهر كمال الطهارة ويشترط في غسل الاعضاء وجريان الماء على العضو

المغسول بلا خلاف والله اعلم **قال** فصل والاستنجاء واجب من البول والغائط مع أخبر له بقوله صلى الله عليه وسلم وليستنج بثلاثة احجار وهو امر وظاهره الوجوب **وعن** عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ذهب احدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة احجار يستطيب بهن فانها تجزئ عنه رواه ابو داود واحمد والدارقطني وابن ماجه باسناد حسن صحيح وقوله من البول والغائط يوخذ منه انه لا يجب من الريح بل قال الاصحاب لا يستحب بل قال الخبازي انه مكروه بل قال الشيخ نصر انه بدعة وباطل **قال** النووي في شرح المهذب قوله بدعة صحيح واما الاثم فلا اراه ان يعتقد وجوبه مع علمه بعدمه والله اعلم **وقال** ابن الصلاح فيما اذا كان المحل طاهرا بان عرق يجري فيه وجوب الاستنجاء خلاف بناء على نجاسة دخان النجاسة كما قيل بمثله في نجس الثوب الذي يصيبه وهو سطح ثم قال وقد يجاب بانه لا بد على اباحة على المحل بعد الاستنجاء والله اعلم **قال** والافضل ان يستنجي بالاحجار ثم يتبعها بالماء ويجوز ان يقتصر على الماء او على ثلاثة احجار ينقي بهن وان لم ينق الا بزيادة قصر على احدهما والماء افضل الافضل في الاستنجاء ان يجمع بين الماء والحجر او ما في معناه لان الله تعالى اثنى على اهل قباء بذلك وانزل فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين وفيه من طريق المعنى ان العين تزول بالحجر والاثر ينزل بالماء فلا تحتاج الى الا بعضه النجاسة وبهذا يقدم الحجر اذ لا ثم قضيته التعليل انه لا يشترط طهارة الحجر وبه صرح الحليمي وظاهر نقله عن القفال والمعلم ان الحديث ضعيف رواه ابن ماجه باسناد ضعيف في لفظه فسالهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك تقالوا ليتبع الحجر اثر الماء وانكر النووي هذه الرواية في شرح المهذب فقال كذا رواه الفقهاء كلهم وليس له اصل في كتب الحديث بل المذكور فيها كما استنجى بالماء وليس فيها مع الحجر كذا رواه جماعة منهم الامام احمد بن حنبل باسناد صحيح على شرط الشيخين اقتصر على الماء اجزاه لانه ينزل العين فلا افضل من الاقتصار على احدهما ويجزئ ان ينقص على ثلاثة احجار او على حجر له ثلاثة احرف وكذا حكم الواجب ثلاث مسحات فان حصل الانقاء بدونها وجب الزيادة الى الانقاء ويستحب الايتار والمراد من كونها هو في معنى الحجر يجوز ان يستنجي

والغائط مع

هب

يلح مقابله

حسن ملاحظة

حسن التقلل

والماء وهو صحيح

Copyright Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University